القيم بين التغير والتغيير

المفاهيم والخصائص والآليات

الدكتور عزت السيد أحمد(*)

الملخص

التغير ظاهرة طبيعيَّة تخضع لها ظواهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال. وهو من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحاً. والتغيير ممارسة قام بها الإنسان في مختلف الميادين منذ القديم؛ في الطبيعة والأخلاق والسياسة والاقتصاد وغير ذلك.

نحن إذاً أمام فكرتين أو اصطلاحين وهما التغير والتغيير. وفرق كبيرٌ بَيْنَهما، وإن كانا مرتهنين لأصلٍ لغويٍّ واحدٍ. ولكنَّ هذا الاختلاف اختلافٌ في الجهة والتعلق والآليَّة وليس في المادة لأنَّ المادَّة واحدة وهي الأصل اللغوي الواحد. وإذا كان التغير آلية مجتمعية تلقائية والتغيير فاعلية بشرية إرادية، وإذا كان علم التغير حديثاً فإنَّ علم التغيير ما زال غضًّا رُبَّما لم تكتمل ولادته بعد، ومجالات تطبيقه خصبة، والآفاق أمامه مفتوحة، والإمكانات المتاحة أمامه هائلة، ومجتمعنا العربي بحاجة ماسة إلَى حرق مراحل كثيرة لتجاوز أزماته وواقعه المتردي بالمقارنة مع المجتمعات المتقدمة... فلماذا لا نستفيد من هذا العلم في حل كثير من مشكلاتنا وخلق مجتمع خلاق حيوي؟؟

(*) قسم الفلسفة- كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تشرين.

هذه النقاط هي ما سعى البحث لضبطها، وتبيانها، والإجابة عن التساؤلات التي يمكن أن تثيرها للاستفادة من العلاقة بَيْنَ التغير والتغيير وآليات كلٍّ منهما في بناء المنظومات الاجتماعية والقيميَّة.

كلمات مفتاحية:

ـ تاريخ

ـ التغير

ـ التغيير

ـ علم الاجتماع

ـ فلسفة القيمة

ـ القيمة

ـ اجتماعي

ـ الفلسفة

ـ مذهب

ـ معاصرة

التَّغير القيميُّ حقيقةٌ واقعة في عالم الإنسان بكلِّ مستويات انتمائه؛ بدءاً من انتمائه إلى الأسرة الصَّغيرة مروراً بالمجتمع فالأمَّة فالإنسانيَّة، من دون نسيان أصغر دوائر انتمائه؛ انتمائه إلى ذاته.

حَتَّى أواخر القرن العشرين كانت النِّسبة العظمة من التَّغيرات القيميَّة تتمُّ على نحوٍ تلقائيٍّ نتيجةً للظُّروف والمعطيات والتَّغيُّرات الأخرى المرافقة على مختلف الأصعدة والمستويات المعرفيَّة والعلميَّة وحَتَّى الطبيعيَّة. ولكن مع الرُّبع الأخير من سنوات القرن العشرين بدأت كواليس صنع القرار في العالم تتنبه إلى هذا التَّغير وَحَشَرَتْ أصابعها في إحداث هذه التَّغيرات القيميَّة من خلال الدِّراسات والبحوث المختصَّة والمخصَّصة والبرامج الكبرى التي تُرْصَدُ لمثل هذا الغَرَض، وترصد لها المبالغ الطَّائلة الهائلة من الأموال التي لا يُعْلَنُ عن حقيقتها أبداً، وإنَّما يُعْلَنُ منها النَّزر اليسير، بل اليسير جدًّا. وتتروح هذه المبالغ المخصَّصة تَبْعاً للظَّرف والحالة، وتقبل المناقلة تبعاً لطبيعة الظَّرف والطَّوارئ. وهي أرصدةٌ تكاد تكون مفتوحةٌ من الموازنات العامَّة للدَّولة.

لا شكَّ في أنَّ ثَمَّةَ غاياتٍ محدَّدةً وراء وَضْعِ أيِّ برنامجٍ للتَّغيير القِيَمِيِّ، أي لإحداث التَّغيُّر القيمي. رُبَّما تكون هناك بعض الأغراض النَّبيلة في بعض هذه المخطَّطات والمشاريع... ولكنَّ أغلب الظَّنِّ أنَّ أغلب هذه المشاريع والمخططات ترنو إلى أغراضٍ مصلحيَّةٍ لا تخلو من الأنانيَّة؛ الشَّخصيَّة أَو المجتمعيَّة أو الشُّعوبيَّة.

تغيُّر القيم؛ النَّفسيَّة والاجتماعيَّة والأخلاقيَّة والجماليَّة وحَتَّى الدينيَّة... آليَّة طبيعيَّة تَلقائيَّة تحدث بسبب تغيُّر الظُّروف والمعطيات والشُّروط التي يعيش فيها الإنسان وتنتقل به من حالٍ إلى حالٍ وفق قاعدةٍ أساسيَّة مكافئة لمبدأ انحفاظ المادَّة ومثله مبدأ انحفاظ الطَّاقة، وترى هذه القاعدة أَو المبدأ أيضاً أنَّ أيَّ تغيُّر يؤدِّي بالضَّرورة إلى تغيُّر، وسلسلة التَّغيُّر في الوجود البشريِّ غير منقطعة ولا متوقِّفة.

ولكن مع تزايد التَّطوُّر في العلوم الاجتماعيَّة على نحوٍ الخصوص والتَّطوُّر الفكريُّ على نحوٍ أشمل ظَهَرَت القدرة على إمكان إحداث هذه التَّغيرات القيميَّة بأدوات معرفيَّة وتقانيَّة وبرامج وخطط مخصَّصة، فتمَّ استغلال ذلك ممن يستطيعون استغلاله لإحداث التَّغيُّرات القيميَّة التي تحقق الغرض أو الأغراض المرادة للجهة التي تقود عمليَّة التَّغيير.

عندما قال هيرقليطس: «لا يمكن للإنسان أن ينزل في النَّهر الواحد مرَّتين»[1]، فإنَّهُ لم يكن مخترعاً أمراً جديداً بِقَدْرِ ما كان مُلْتَقِطاً مشهداً مسلَّماً به من سيرة الطَّبيعةِ والحياة، أي مكتشفاً أمراً موجوداً. ولكن يصعب القول بأنَّهُ اكتشف ما لم يُسْبَقْ إليه، لأنَّ التَّغيُّر في مختلف مستويات الحياة والطَّبيعة ومناحيهما أمرٌ معروفٌ للعامَّة من النَّاس، ولذلك ليس كشفاً خارقاً أن يقول واحدٌ مثل صموئيل كيوبنج: «التَّغيُّر في حدِّ ذاته ظاهرةٌ طبيعيَّةٌ تَخْضَعُ لها ظواهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال، وهو من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعيَّة وضوحاً، فالتَّغيُّر يشمل البيئتين الخارجيَّة والداخليَّة على السَّواء»[2]. فهو لا يعدو كونه وصفاً لظاهرٍ يدركه أقلُّ النَّاس ثقافةً ورُبَّما وعياً. وخاصَّة أنَّ هذه الظَّاهرة قديمةٌ قِدَمَ الإنسان، أو كما قال إلبرت مور، من دون أن يَحِقَّ له ادِّعاء اكتشاف أيِّ جديدٍ أيضاً: «إنَّ ظاهرة التَّغيُّر الاجتماعي ليست ظاهرة حديثة»[3].

ولكنَّ أهميَّة هيرقليطس على أيِّ حال هي أَنَّهُ استطاع أن يصوغ من حالة التَّغيُّر هذه فلسفة أو رؤيةً فلسفيَّةً ستغدو مذهباً أو مدرسة يسير على هديها المفكرون.

---

(1) ــ هيرقليطس: **جدل الحب والحرب**، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1980م، شذرة 91.

(2) ــ فادية عمر الجولاني: **التَّغيُّر الاجتماعي؛ مدخل النظرية الوظيفيَّة لتحليل التَّغيُّر**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م، ص11.

(3) ــ م. س، ص 12.

بعد أكثر من ألفي سنة جاء من فخر بالانتساب إِلَى هيرقليطس وفخر بتجاوزه، وهو كارل ماركس الذي أعاد الكَرَّة ذاتها بالانتقال من المعرفة الشَّائعة المسلَّم بها في الممارسة اليوميَّة، إِلَى النَّظريَّة الفلسفيَّة للفكرة ذاتها بعد إعادة صوغها من جديدٍ في قالبٍ جديدٍ عندما قال: «ليست مهمَّة الفلسفة تفسيرَ العالم وإنَّما تغييره».

هذه المهمة الَّتي علَّقها ماركس على كاهل الفلسفة ليست جديدةً أيضاً ولا هي اكتشافٌ خارقٌ للمألوف لأنَّها أيضاً مهمَّة أدركها الفلاسفة وعاشوها ممارسةً فعليَّةً منذ قديم الزَّمان، وبالتَّأكيد لن نعدم من عَبَّر عنها بصورة أَو أُخْرَى، ولكنَّ فضل كارل ماركس كان شبيهاً بفضل معلِّمه هيرقليطس وهو صوغ هذه الفكرة في قالب نظريَّة فلسفيَّة ستؤدي أيضاً دوراً بارزاً في تاريخ الفكر البشري.

نحن إذاً أمام مفهومين أَو اصطلاحين وهما التَّغيُّر والتغيير. وثَمَّةَ فرقٌ كبيرٌ وواضحٌ بَيْنَ البعدين الدَّلاليين لكلٍّ من التَّغيُّر والتَّغيير، وإن كانا مرتهنين لأصلٍ لغويٍّ واحدٍ.

ولكنَّ هذا الاختلاف بَيْنَ معنيي المفهومين أَو الاصطلاحيين اختلافٌ في الجهة والتَّعلُّق والآليَّة وليس في المادَّة لأنَّ المادَّة واحدةٌ وهي الأصل اللغوي الواحد. ولذلك فإنَّ أول ما سنقف عنده هو التَّمييز بَيْنَ هذين الاصطلاحين. ولكن قبل البدء بتحديد المفاهيم الموطئة للبحث لا بُدَّ من تبيان بضع نقاط:

أولها هدف البحث إلى تبيان الفرق والعلاقة بين التَّغيُّرُ والتَّغيير بوصفهما فاعليَّة بشريَّة إراديَّة للثانية ولا إرادية للأولى. ثم الاستفادة من الرفق بينهما والآلية التي يتم كلٌّ منهما بها؛ إما استفادة الفعل أو استفادة الفهم للتعامل ما يمكن أن تقوم به الأمم الأخرى تأسيساً على هاتين الآليتين تجاه أمَّتنا.

ثانيها إذا كان علم التَّغيُّر حديثاً فإنَّ علم التَّغيير ما زال غضًّا رُبَّما لم تكتمل ولادته بعد، ومجالات تطبيقه خصبةٌ، والآفاق أمامه مفتوحةٌ، والإمكانات المتاحة أمامه

هائلةٌ، ومجتمعنا العربيُّ بحاجةٍ ماسَّةٍ إِلَى حرق مراحل كثيرة لتجاوز أزماته وواقعه المتردِّي المقارنة بالمجتمعات المتقدِّمة... ولذلك فإنَّ مما يهدف إليه البحث السعي إلى تأسيس علم خاص بالتغير والتغيير القيميين للاستفادة منهما الاستفادة القصوى في بناء القيم الاجتماعية والأخلاقية...

ثالثها أنَّ المنهج الذي غلب على هذا البحث هو المنهج الوصفي التَّحليلي لأنَّهُ المنهج الأكثر تلبية لأهداف البحث والأكثر قدرة على الكشف عما تنطوي عليه العلاقة بين التغير والتَّغيير القيميين من جهة، والأكثر قدرة على التعامل مع الأمثلة والشواهد التي سنتعامل معها في هذا البحث من جهة ثانية.

رابعها أنَّ الدراسات والبحوث السَّابقة في هذا المجال من الندرة الشَّديدة بمكان، فلم نطلع على بحث يعالج مشكلة هذا البحث ذاتها، وإنما هناك دراسات وبحوث كثيرة في موضوع التغير الاجتماعي على نحو خاصٍّ، وفي القيم على نحو عامٍّ، ولكن لم نطلع على بحث أو دراسة تبين الفرق بين التغير والتغيير عامَّة والتغير والتغيير القيميين خاصَّة.

مفهوما التغيُّر والتغيير

جرت العادة على خصِّ اصطلاح التَّغيُّر بمضافٍ واحدٍ محدَّدٍ هو المجتمع، فكان الاصطلاح المركب النَّاشئ؛ التَّغيُّر الاجتماعي هو الاصطلاح الأكثر ذيوعاً واستخداماً على حساب أنماط التَّغيُّر الأُخْرى في مختلف المجالات والميادين؛ القيميَّة والطَّبيعيَّة.

التَّغيُّرات الَّتي تطرأ على الطَّبيعة بمختلف مستوياتها وميادينها أمرٌ يخضع للعلوم الطَّبيعية وقياساتها وقوانينها، وهذه التَّغيُّرات وإن كانت خاضعةً في المبدأ لمفهوم التَّغيُّر العام فإنَّها تدور في فلكٍ واحدٍ ليس منفصلاً بالمطلق عمَّا يحدث في عالم القِيَمِ وما اتَّصل به، ولكنَّهُ مستقلٌّ عنه بقوانينه وخصوصيَّاته ومادَّته. ولذلك نترك هذا

الأمر لأصحابه لنُعْنَى فَقَطْ بالتَّغيُّر في عالم الإنسان الذي تجوز تسميته بالتَّغيُّر القيمي. ونعني بالتَّغيُّر القيميِّ التَّغيُّرَ الذي يطال القيم الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة والاجتماعيَّة والتَّربويَّة والأخلاقيَّة والنَّفسيَّة والجماليَّة والدِّينيَّة... وهي كلُّها على صلةٍ وثيقةٍ مع بعضها بعضاً، بل وثيقةٍ جدًّا إِلَى الحدِّ الذي يجعل التَّغيُّر في أيٍّ منها مرتهناً ارتهاناً مباشراً بالتَّغيُّر في ميادين القيمة الأُخْرى كلِّها بحيث يكون نتيجةً أَو مقدِّمةً للتَّغيُّرات في الميادين الأُخْرى، ولَعَلَّ التَّغيُّر يسير في مختلف الميادين القِيَمِيَّة سيراً متوازياً.

ولكن على الرَّغْمِ من ذلك انفرد المجتمع بحوامله باصطلاح التَّغيُّر فكان ما سمي بالتَّغيُّر الاجتماعي، أما الميادين الأُخْرى فسمي التَّغيُّر أَو التَّغيير فيها بأسماء أُخْرَى مثل: الإرشاد النَّفسيِّ، التَّوجيه التَّربوي... ورُبَّما يكون السَّبب في حصر التَّغيُّر بالمجتمع وحوامله هو أنَّ التَّغيُّر الاجتماعي شبه شاملٍ للتَّغيُّرات الطَّارئة في مختلف الميادين الأُخْرى، أَو بلفظٍ آخر: إنَّ المجتمع بحوامله المختلفة هو المرآة الَّتي تنعكس عليها أَو فيها كلُّ التَّغيُّرات الَّتي تطال الميادين الأُخْرى: الأخلاقيَّة، النَّفسيَّة، السِّياسيَّة، الاقتصاديَّة... وغيرها. أي إنَّ عدم استخدام لفظ التَّغيُّر إلاَّ في الإطار الاجتماعي ليس ضربةَ حظٍّ ولا مصادفةً سعيدةً وإنَّما هو قائمٌ على أسسٍ لا بأس من القول إنَّها علميَّة، ذلك أنَّ التَّغيُّر في أيٍّ من الميادين الأُخْرى له طبيعته وخصوصيَّته وآليَّته الَّتي أوجبت له تسميةً أُخْرَى؛ فالتَّغيُّرات النَّفسيَّة غالباً ما تكون حالات مَرَضيَّةً لها تسمياتها، والتَّغيُّرات الأخلاقيَّة تُسَمَّى نشوزاً أَو فساداً أَو صلاحاً أَو غير ذلك، والتَّغيُّرات الاقتصاديَّة تُسَمَّى تطوُّراً أَو تقدُّماً أَو تخلُّفاً أَو غير ذلك... وهلمَّ جرًّا.

وكذلك شأن التَّغيير أيضاً فهو غالباً ما يُستخدَم في المجال الاجتماعي دون غيره من المجالات، ورُبَّما للأغراض ذاتها، فضلاً عن أنَّ التَّغيير من حالٍ إِلَى حالٍ لا يعني بالضَّرورة أنَّ الحال المغَيَّر أسوأ من المغيَّر إليه، ولا أنَّ المغيَّر إليه أفضل من المغيَّر. فيما التَّغيير في الميادين الأُخْرى يفترض فيه دائماً السَّعي إِلَى الانتقال إِلَى حالٍ أفضل، أَو تصويب خللٍ، ولذلك حَمَلَ التَّغيير في المجالات الأُخْرى أسماء

واضحة الدَّلالة والقصد باتِّجاه الأفضل فكان؛ التَّوجيه التَّربـوي، الإرشـاد النَّفـسيُّ، التَّحديث الاقتصادي، التَّوعية الجماليَّة... وهلمَّ جرًّا.

أولاً: مفهوم التَّغيُّر الاجتماعي

من الثَّابت أنَّ دلالة الاصطلاح لا تبتعد عن الدَّلالة اللغوية له أَو لأصله، ولذلك لا غَرْوَ في أن ننطلق من المعجم اللغوي في أيِّ لغة، من لسان العرب معجمنا اللغوي الذي جاء فيه: «تَغَيَّرَ الشَّيءُ عن حاله: تحوَّل. وغيَّرَ الشيءَ: حوَّله وبدَّله، وكأَنَّهُ جعله غير ما كان عليه. وغيَّر الأمر: حوَّله. وتغايرت الأشـياء: اختلفـت»[4]. فـي هـذا التَّعريف اللغوي الذي قدَّمه ابن منظور في لسان العرب اختـصار وتكثيـف لدَّلالـة الاصطلاح، وخاصَّة أنَّ دلالة الاصطلاح لا تختلف عن أصل الدَّلالـة اللغويَّـة لـه، فقوله: «وكأَنَّهُ جَعَلَهُ على غير ما كان عليه» إظهارٌ لحقيقة أنَّ التَّغيُّر والتَّغييـر ليـسا تبديلاً بالمطلق وإنَّما نقلةٌ في الحال، والحال متغيِّرٌ أصلاً. وقوله: «غَيَّرَ الأمر عليـه: حَوَّلَهُ» اختصار لمفهوم التَّغيير الذي تدخل فيه الإرادة. فإذا أضفنا الجزء الثَّـاني مـن الاصطلاح وهو الاجتماعي إِلَى مفردة التَّغيُّر أصبحت الإشارة هنا إِلَـى تحـوُّلات أَو ذبذبات متَّصلة بالمجتمع؛ عناصره، بناه، نُظُمه، عملياته، العلاقات بَـيْنَ عناصـره... وبذلك يكون للتَّغيُّر الاجتماعيِّ صلةً وَثِيْقَةٍ بالتَّحوُّلات العديدة الَّتي تحدث في مختلـف أنماط الحياة الإنسانيَّة».

أي إنَّ التَّغيُّر الاجتماعيَّ ليس مرتبطاً بتغيُّرِ القِيَمِ الاجتماعيَّة وحسب وإنَّما هو مرتبطٌ بالعناصر والبُنَى والنُّظم والنَّواظم والـرَّوابط... وبمثـل هـذا المعنـى رأى جيزنبرج أنَّ التَّغيُّر الاجتماعيَّ «هو التَّغيُّر الذي يحدث في طبيعة البنـاء الاجتمـاعيِّ مثل زيادة أَو تناقص حجم المجتمع، أَو في النُّظم والأجهزة الاجتماعيَّة، أَو التَّغيُّـرات اللغويَّة، وكذلك يشمل الاصطلاح التَّغيُّرات في المعتقدات والمواقف»[5].

---

(4) ــ ابن منظور: **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـــ 1993م، مادة: غير.
(5) ــ فادية عمر الجولاني: **التَّغيُّر الاجتماعي**، ص12.

فَقَد انتبه إلبرت مور كما أشرنا إِلَى «أنَّ ظاهرة التَّغيـر الاجتمـاعيِّ ليـست ظاهرةً حديثةً»[6]. ولكنَّهُ، في توضيحه لهذه الفكرة يعطي هذا التَّغيُّر الاجتماعيَّ بُعـداً أكثر مطلقيَّة مما يستحقُّ إذ يجعله كلَّ تغيُّرٍ أو تطوُّرٍ في الخبرة البشريَّة، بقولـه: «إذ إنَّ هناك درجاتٍ وأنواعَ من التَّغيُّر حَدَثَتْ في الخبرة الإنسانيَّة»[7]، ثُمَّ يعود مباشـرة أيضاً ليضيِّقَ عليه بجعله الوَثْبَات الكبرى في تاريخ المجتمعات، بقوله: «لكنَّ الاهتمام بالتَّغيُّر وسرعته يرجع إِلَى السُّرعة الَّتي حدثت فيها في تلك المجتمعات»[8].

أمَّا لندبرج فقد انتبه إِلَى أنَّ كون «التَّغيُّر الاجتماعيِّ ظاهرةً تحدث فـي كـلِّ زمانٍ ومكانٍ»[9]، ليس كشفاً خارقاً، ولا يستحقُّ الوقوف عنده كثيراً، ولذلك ذَهَب إِلَى أنَّ «التَّغيُّر الاجتماعيَّ هو الاختلافات الَّتي تطرأ على ظاهرةٍ اجتماعيَّةٍ خـلال فتـرةٍ زمنيَّةٍ معيَّنة، والَّتي يمكن ملاحظتها وتقديرها، وهي تحدث بفعـل عوامـل خارجيَّـةٍ وداخليَّةٍ...»[10]. وهذا فهمٌ قريبٌ جدًّا من حقيقة التَّغيُّر الاجتمـاعي، ويُعْطِـي عنـه تصوراً واضحاً قَدْ يكون كافياً.

ومن التَّعريفات الَّتي تستحقُّ الوقوف عندها تعريف جونسون الـذي «رأى أنَّ التَّغيُّر الاجتماعي ما هو إلاَّ تغيُّرٌ في بنية النِّظام الاجتماعيِّ من حالةٍ كان فيهـا ثابتـاً نسبيًّا. كما أنَّ هذه التَّغيُّرات البنائيَّة ناتجةٌ بالأساس عن تغيُّرات وظيفيَّـةٍ فـي البنيـة الاجتماعيَّة، وصولاً إِلَى بناءٍ أكثر كفاءةً، وأكثر قدرةً على أداء الإنجازات...»[11].

إنَّ ما يستحقُّ المناقشة في هذا التَّعريف هو كونه الأقرب إِلَى حقيقـة التَّغيُّـر الاجتماعيِّ، فالتَّغيُّر الاجتماعيُّ بالمطلق هو انتقال البينة الاجتماعيَّة من حالٍ إِلَى حالٍ،

(6) ــ م. س، ذاته.
(7) ــ م. س، ذاته.
(8) ــ م. س، ذاته.
(9) ــ م. س، ذاته.
(10) ــ م. س، ذاته.
(11) ــ عدلي أبو طاحون: **في التَّغيُّر الاجتماعي**، المكتب الجامـعي الحديث، الإسـكندرية، 1997م، ص3.

غالباً ما تكون الحالُ الَّتي انتقل منها تتمتَّع بنوعٍ من الاستقرار والثَّبات النِّسبيِّ بغضِّ عن النَّظر عن طبيعة هذا الاستقرار من حيث التَّخلُّف أَو التَّحضُّر، الخطأ أَو الصَّواب. لأنَّ البنية الاجتماعيَّة تَميلُ بطبيعتها إِلَى الاستقرار، ولذلك تسعى دائماً إليه، والتَّغيُّر الاجتماعيُّ هو الآليَّة الَّتي يسير بها المجتمع نحو استقراره، ولذلك ما إن يتعرَّض المجتمع لأيِّ طارئ؛ داخليٍّ أَو خارجيٍّ، حَتَّى تتسارع وتائر هذه الآلية في عملها لخلق هذا الاستقرار، فيكون التَّغيُّر تجاوباً أَو انعكاساً أَو ردَّ فعلٍ للظُّروف الجديدة الَّتي تلمُّ بالمجتمع. وبهذا المعنى يكون التَّغيُّر سيراً بالمجتمع نحو الأداء المكافئ لهذه الظُّروف أَو المعطيات الجديدة الطَّارئة عليه، ولذلك ليس من الضَّروري أن يكون التَّغيُّر تطوُّراً كما أراد لكثيرين، وإنَّما قَدْ يكون التَّغيُّر انحداراً بالمجتمع نحو الأسوأ، نحو التَّخلُّف، فالضُّغوط الَّتي تلمُّ بالمجتمع تجعله ينكفئ على ذاته ويخلق آليَّاتٍ جديدةً تواكب هذه الضُّغوط الَّتي قَدْ تزيد فاعليَّته وقد تحبطها، وهذا مرتبطٌ بطبيعة الضُّغوط وموضع المجتمع على مساره الحضاري، ومكانته بَيْنَ المجتمعات الأُخْرى...

ولذلك فإنَّ من الجدير التَّنويه به هنا هو «أنَّ مفهوم التَّغير الاجتماعيِّ لا يقتصر فَقَطْ على عناصر التَّصرُّف الاجتماعيِّ، أَو تبدُّل الخصائص الثَّقافيَّة، إنَّما التَّغيُّر الذي يجب التَّركيز عليه ودراسته دراسةً علميَّةً موضوعيَّةً هو ذلك التَّحوُّل الذي يطرأ على الكلِّ المركَّبِ الذي يُطْلَقُ عليه البناء الاجتماعي»[12].

التَّغيُّر الاجتماعيُّ إذاً آليَّةٌ من آليَّات دفاع المجتمع عنه ذاته تفرض عليه صَوْغَ بنيته بما يتوافق مع الظُّروف والمعطيات الَّتي يعيشها وتمرُّ به؛ بيئيًّا، تاريخيًّا، مرحليًّا، اقتصاديًّا، سياسيًّا... ولذلك نجد المجتمع سرعان ما يخلق ظروف تطوُّره إذا كانت المعطيات المحيطة مناسبةً لذلك، وسرعان ما يخلق آليَّات تقوقعه وارتكاسه إذا فَرَضَتْ عليه الظُّروف ذلك. وهاتان النُّقلتان تحتاجان إِلَى وقتٍ طويلٍ حَتَّى تصلا إِلَى

(12) ــ صبحي محمد قنوص: **علم دراسة المجتمع**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، 1989م، 147.

مرحلة الاستقرار الذي هو الغاية الرَّئيسيَّة الدَّائمة للمجتمع. وفي ظلِّ كلٍّ منهما يمرُّ المجتمع مرحليًّا بانعطافاتٍ وتغيُّراتٍ كثيرةٍ ترتبط بطبيعة المرحلة ومقتضياتها، فنجد لذلك هَبَّاتٍ تطوُّريَّة لافتةً غير متوقَّعةٍ في مراحلَ معيَّنة، وكذلك قَدْ نجد ارتكاساتٍ عنيفةً غير متوقَّعةٍ في ظلِّ اندفاعاتٍ نهضويَّة، وقد نجد كذلك وثباتٍ تغيُّريَّةً ملفتةً في مجالٍ دون آخر بما يشبه الطَّفرات الَّتي غالباً لا تستمرُّ إذا لم تتواكب مع المجالات الأُخْرى وتتكامل معها.

إنَّ هذه الآليَّة الدِّفاعيَّة للمجتمع هي آليَّةٌ لا شعوريَّةٌ جمعيَّةٌ يقوم بها أفراد المجتمع بوصفهم كلاًّ من وعيٍ أو إرادة، وتشبه البنية الاجتماعيَّة في ذلك البنيَّة النَّفسيَّة للفرد تماماً في حيلها الدِّفاعيَّة الَّتي تمارسها على نحوٍ لا شعوريٍّ للدِّفاع ذاتها من خلال مجموعةٍ كبيرةٍ من الممارسات الَّتي يتوافق كلٌّ منها مع الحالة الَّتي يتعرَّضُ لها الفرد؛ كالإسقاط والارتكاس والنُّكوص والمرض... وغير ذلك مما يطلق عليه في علم النَّفس الحيل الدفاعيَّة(*).

ثانياً: مفهوم التغيير الاجتماعي

صار من اليسير الآن الحديثُ عن مفهوم التَّغيير، فالتَّغيير لا يبتعد عن التَّغيُّر في شيءٍ إلا في جهة المعنى. فإذا كان التَّغيُّر آليَّة لا شعوريَّة جمعيَّة يقوم بها المجتمع لحفظ ذاته وحمايتها مما يتعرَّض له من تهديدٍ أو خطرٍ يمسُّ بنيته الاجتماعيَّة، أو الأخلاقيَّة، أو القيميَّة... أو غير ذلك، كلِّها أو بعضها، فإنَّ التَّغيير هو الفاعليَّة الرَّامية إلَى إحداث تغيُّر محدَّد في البنية الاجتماعيَّة أو جانب منها أو أكثر.

(*) ــ ثَمَّةَ من يرفض سيرفض عد التَّغيُّر الاجتماعي آلية لا شعورية جمعية، ولكن هؤلاء عندما طرحوا البديل طرحوا بديلاً لا علاقة له بالتَّغيُّر، لأنَّ البديل كان تخطيطاً واعياً، والتخطيط الواعي تغيير وليس تغيراً.

بهذا المعنى التَّغيير آليَّةٌ شعوريَّةٌ، إراديَّة يقف وراءها فاعلٌ ما؛ داخليٌّ أو خارجيٌّ، يريد أن يغيِّر في المجتمع أمراً ما؛ سلوكاً، عادةً، قيمةً، نمطاً... أو غير ذلك. وهو يريد إحداث هذا التَّغيير لأمرٍ يريده هو، ولذلك ليس من الضَّروري أن يكون التَّغيير متَّجهاً نحو الإيجاب دائماً أو نحو الصَّواب، فقد تكون إرادة الْمُغَيِّر إحداث خللٍ ما، أو تكريس سلوكٍ أو معتقدٍ أو قيمةٍ تخدم مصالحه وحسب بغضِّ النَّظر عمَّا يمكن أن تقدِّمه للمجتمع من فائدةٍ أو خيرٍ على الأَمْدِية القريبة والبعيدة.

يتَّفق التَّغيُّر والتَّغيير في أنَّ كليهما يتضمَّن إمكانيَّة حدوث النَّتائج الإيجابيَّة والسَّلبيَّة، وإذا كان الفاعل في التَّغيُّر هو الممارسة الآليَّة اللا شعوريَّة الجمعيَّة للمجتمع فإنَّ الفاعل في التَّغيير محدَّدٌ مشخَّصٌ يقوم بفعله التَّغييري عن وعيٍ وإرادةٍ. وهذا الفاعل في التَّغيير، كما أشرنا قَدْ يكون داخليًّا وقد يكون خارجيًّا، ويستويان في إمكانيَّة إحداث الأثر الجيِّد والسَّيئ، فليس من الضَّروريِّ أن يكون الفاعل الدَّاخلي قاصداً إحداث الأثرِ الإيجابيِّ، ولكن يرجَّح الظَّنُّ دائماً أنَّ الفاعل الخارجيَّ لا يتطلَّع أبداً إلى إحداث أثرٍ إيجابيٍّ وإنَّما السَّلبيِّ أو الذي يخدم مصالح بعينها هي غايته التي يتطلَّع إليها.

الفاعل في التَّغيير قَدْ يكون فرداً أو مؤسَّسةً أو جماعةً. وأيًّا كان الأمر فإنَّ الفرد وحده لا يمكن، إلا في استثناءاتٍ نادرةٍ، أن ينفِّذَ مخطَّطه التَّغييري إلا من خلال جماعةٍ؛ مؤسَّسة، جمعيَّة، منتدًى، وسيلةٍ إعلاميَّة... وغير ذلك. أما هويَّة الفاعل، أي شخصنته في الواقع، فلم تعد مشكلةً كبيرةً، لأنَّهُ بات من الواضح أنَّهُ يصعب إن لم يتعذَّر على أيِّ فردٍ أن يفكِّر في إحداث التَّغيير في المجتمع إلا إذا كان فرداً نوعيًّا مختلفاً عن بقيَّة الأفراد في إمكاناته وقدراته ومخطَّطاته، وبذلك فإنَّ السِّياسي فرداً أو حزباً أو حركةً، والاقتصادي فرداً أو مؤسَّسةً أو تيَّاراً، ورُبَّما الدِّيني... هم الذين يمكن أن يقوموا بفعل التَّغيير.

هذا هو التَّغيير بالمطلق، أمَّا عندما تتحدَّد غاية التَّغيير وهدفه فإنَّهُ ينـزل من مستوى المطلقيَّة إِلَى التَّشخصن فيمكن أن يحمل الاسم الخاص به في حاضنة التَّغيير، فإذا كان إيجابيًّا سمِّيَ: توجيهاً، إرشاداً، تحديثاً، تطويراً... أو غير ذلك. وإذا كان سلبيًّا أو لخدمة مصالح معيَّنة لفئةٍ معيَّنةٍ أو دولةٍ معيَّنةٍ سُمِّي أيضاً بالاسم الخاص به فكان على سبيل المثال: تغيير موقفٍ، صناعةً رأيٍ عامٍّ، تفكيك المجتمع، تفكيك مؤسَّسةٍ ما.... وهكذا.

هنا تجدر الإشارة إِلَى أنَّ هناك أشخاصاً قادرون على إحداث التَّغيُّر في المجتمع مثل الشُّعراء العظماء، الفنَّانين العظماء، الأعلام الذين يمتلكون قدرة التَّأثير في الجمهور لما يتمتَّعون به من علميَّة وقربٍ من قلوب الجمهور.

لا شكَّ في أنَّ هؤلاء الأعلام يمتلكون القدرة على إحداث التَّغيير، والقدرة على صناعة رأيٍ عامٍّ، وموقفٍ، ورُبَّما تغيير القناعات... ولكن هل يمكن إدراجهم ضمن آليَّة المجتمع الدِّفاعيَّة أم ضمن فئة صانعي التَّغيُّر، أَو مريدي التَّغيير؟

نحن هنا في حقيقة الأمر أمام مشكلة، إذ ثَمَّةَ من يعدُّ هؤلاء الأعلام من مقرِّري التَّغيير وصانعيه، وثَمَّةَ من يعدُّهم جزءاً من الآليَّة التِّلقائيَّة للتَّغيُّر الاجتماعيِّ، وليس ثَمَّةَ مشكلةً في ذلك على أيِّ فأيَّان صنَّفنا هؤلاء الأعلام كنَّا مصيبين، لأنَّهُم فعلاً يندرجون في الجانبين، ومن الصُّعوبة بمكانٍ الفصل في انتمائهم إِلَى هذا الجانب أَو ذاك؛ الأمر مرتبط بطبيعة الإرادة الواقفة وراء مساعيهم التَّغييريَّة.

خصائص التَّغيُّر الاجتماعي والقيمي

آليَّات التَّغيُّر الاجتماعيِّ دائمة الحساسيَّة والقدرة على التَّحرُّك والفعل، ولكنَّها تكون في بعض الحالات متبلِّدة بطيئة الاستجابة، ويصعب في حقيقة الأمر التَّكهن بهذه الحالات من التَّبلُّد، ولكنَّها على الأرجح تكون كذلك عندما يكون المجتمع في حالة الاستقرار وخاصَّةً الاستقرار اللاحق لفترة من التَّغيُّر الثَّوريِّ الكبير، أَو الانعطافات

الكبرى أَو الحاسمة أَو المصيريَّة في حياته، وكذلك في حالات الصَّدمات الكبرى الَّتي يتلقاها وتربك آليَّاته الدِّفاعيَّة اللا شعوريَّة، وغير ذلك من الحالات الَّتي سيكون من العجيب أنَّها من الممكن بدلاً من تثبيط فاعليَّة آليَّات التَّغيُّر قَدْ تؤدِّي إِلَى ردود أفعالٍ سريعةٍ في إحداث التَّغيُّر في البنية الاجتماعيَّة أَو عنصر من عناصرها أَو أكثر.

في الحالة السَّويَّة للمجتمع تنهض آليَّاته الدِّفاعيَّة اللاشعوريَّة الجمعيَّة للتَّفاعل المباشر مع أيِّ طارئٍ يتعرَّض للبنية الاجتماعيَّة؛ تهديداً أَو تجديداً، ومن خلال هذا التفاعل يبدأ التَّغيُّر بالحدوث بما يتوافق مع الحدث الجديد. الحدث الجديد إذاً أيًّا كان نوعه ومستواه وميدانه هو مفتاح عمل التَّغيُّر الاجتماعيِّ أَو القيميِّ عامَّة، وهذه أولى خصائص التَّغيُّر الاجتماعيِّ الَّتي سنذكرها على النَّحو التَّالي:

أولاً: اقتران التَّغيُّر بحدوث جديد

أولى خصائص التَّغيُّر الاجتماعيِّ أنَّهُ لا يحدث غالباً إلا مع حدوث أمرٍ جديدٍ في المجتمع، ولا يشترط في هذا الجديد أيُّ شرطٍ سوى أن يكون جديداً مهما كان نوعه وميدانه وتقويمه، فقد يكون تهديداً، وقد يكون تجديداً، ويكون جيِّداً، وقد يكون سيِّئاً، وقد يكون معرفيًّا أَو أخلاقيًّا أَو سياسيًّا أَو اقتصاديًّا أَو جماليًّا أَو بيئيًّا أَو غير ذلك... إنَّ حدوث الجديد يشبه تماماً إلقاء الحجر في بركة ماءٍ راكدٍ.

هذا يعني، وهذا ما يقرِّره علماء الاجتماع، أنَّ المجتمعات المغلقة المنعزلة بعيدةٌ إِلَى حدٍّ بعيد عن أي رياحٍ للتَّغيُّر، وهذا ما يفسِّرُ لنا استمرار كثيرٍ من المجتمعات الَّتي تسمَّى بالمجتمعات البدائيَّة على حالها منذ مئات ورُبَّما آلاف السِّنين حَتَّى حين اكتشافها، كما يفسِّر لنا استمرار الأقليات العرقية والدِّينيَّة في تعاضدها وعادتها وتقاليدها وعلاقاتها الاجتماعيَّة والدِّينيَّة ذاتها، والفرق في ذلك بَيْنَها وبَيْنَ المجتمعات البدائيَّة أنَّها تعي أنَّ الانفتاح على الآخرين سيأكل خصائص هويَّتها ولذلك تظلُّ محافظةً على تقوقعها وانغلاقها لحماية نفسها من رياح التَّغيُّر. ولذلك «فرَّق

أوجست كونت بَيْنَ الاستاتيكا الاجتماعيَّة والديناميكا الاجتماعيَّة؛ الأولى هي دراسة المجتمعات في حالة استقرارها، أي دراسة المجتمع خلال فترةٍ زمنيَّةٍ معيَّنةٍ من تاريخه، أما الدِّيناميكا الاجتماعيَّة فهي دراسة قوانين الحركة الاجتماعيَّة والسَّير الآلي للمجتمعات الإنسانيَّة والكشف عن مدى التَّقدم الذي تخطوه الإنسانيَّة في تطوُّرها»[13].

ثانياً: التَّغيُّر الاجتماعي وصفي

أي إنَّهُ يعنى بوصف الواقع وما يطرأ عليه من تغيُّرٍ وتبدُّلٍ بسبب عواملٍ معيَّنة، وإذا تناول الأسباب فإنَّهُ أيضاً لا يتعدَّى وصف هذه الأسباب، ولذلك «استعمل علماء الاجتماع اصطلاح التَّغيُّر الاجتماعيّ للتَّعبير عن ظاهر التَّحوُّل والنُّموِّ والتَّكامل والتَّكيُّف والملاءمة... مما دفع هؤلاء العلماء إِلَى استخدام التَّغيُّر الاجتماعيِّ على أَنَّهُ لا يحتوي على أحكام تقويميَّة لما هو أفضل وما هو أسوأ، أَو ما هو خيرٌ وما هو شرٌّ، لكنَّهُ يقرِّر الواقع كما هو فعلاً في المجتمع...»[14]. وهم محقُّون في ذلك إِلَى حدٍّ بعيدٍ، لولا أنَّ الوصف ذاته ينطوي على شيءٍ من التَّقويم. ولذلك فإنَّ مباحث مثل: بناء المجتمع، والتَّركيب الاجتماعيِّ، وميادين علم الاجتماع؛ والصِّناعيِّ، والرِّيفيِّ... يمكن أن تندرج تحت إطار مبحث التَّغيُّر الاجتماعي في بابه العريض.

ثالثاً: غير مسبق التخطيط

التَّغيُّر الاجتماعي بما هو آليَّة لا شعوريَّة تلقائيَّة تعمل على حماية المجتمع وحفظه بتغيير آليَّاته وبنيته لتتكيَّف مع المعطيات والظُّروف المستجدَّة عليه فإنَّهُ غير مخطَّطٍ مسبَّقاً، وإنَّما تتحرَّك آليَّاته وفق الظُّروف والمعطيات والشُّروط الجديدة الَّتي تطرأ عليه أَو على أحد جوانبه أَو عناصره، فدخول الهاتف إِلَى المجتمع غيَّر كثيراً

(13) ــ حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **تطور النظم الاجتماعية وأثرها في حياة الفرد**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993م، ص3.

(14) ــ فادية عمر الجولاني: **التَّغيُّر الاجتماعي**، ص13.

في البنية الاجتماعيَّة على المدى البعيد، وأصَّل عادات وبنى تفكيريَّة جديدةً لـم تكـن موجودةً، ودخول الهاتف الخليوي إِلَى المجتمع غيَّر كثيراً أيضاً فـي بنيـة المجتمـع وعاداته وسيغيِّر كثيراً أيضاً على المدى القريب(**)... وكلُّ ذلك مـن دون أن ينتبـه المجتمع إِلَى ما حدث، ولم يكن قبل ذلك قَدْ خَطَّطَ لمواجهة هـذه التَّقانـة الجديـدة أَو للتَّعامل معها... دخولها هو الذي حرَّك آليَّات التَّغيُّر المناسبة واللازمة وقادهـا بمـا يتناسب مع وجودها ومع الظَّروف والمعطيات المحيطة بالمجتمع.

رابعاً: غير محدد الهدف والغاية

كما أنَّ المجتمع لا يخطِّط مسبَّقاً لسيرورة التَّغيُّر، ولا في أثناء نهوض آليَّاتـه لإحداث التَّغيُّر المتناسب مع الظُّروف والمعطيات الجديدة، كذلك فإنَّ التَّغيُّر في أثنـاء حدوثه، أَو المجتمع في مواجهته للمعطيات الطَّارئة عليه لا يعلن أهـدافاً أَو غايـاتٍ محدَّدةً لعمليَّة التَّغيُّر، أي إنَّ التَّغيُّر بمعنًى آخر غير محدَّد الهدف والغاية علـى نحـوٍ مُسبَّقٍ، ولا حتَّى في أثناء سيرورة التَّغيُّر. الغاية الوحيدة الَّتي تكون محدَّدةً هي إعـادة صياغة البنيَّة الاجتماعيَّة؛ ووعيها، وعناصرها... بما يتناسب مع المعطيات الجديـدة؛ سلبيَّةً كانت أم إيجابيَّة، أما الأهداف والغايات المشخَّصة فإنَّها لا تكـون محـدَّدةً ولا مطروحةً على بساط التَّغيُّر، وإنَّما تأخذ بالتَّحدُّد رُويداً رويداً مع سيرورة التَّغيُّـر فـي هضم الجديد والالتفاف عليه، لتغدو هذه الأهداف والغايات وقـائع متجـسِّدة يعيـشها المجتمع من دون أن يعي حقيقة ما حدث، كلُّ ما يعيه هو الممارسة الاجتماعيَّة الَّتـي يتأقلم معها رُويداً رويداً وكأَنَّها نبتت من صلب الواقع الاجتماعيِّ الذي يعيشه حَتَّى لا تبدو غريبةً عنه، على الرَّغْمِ من أنَّها قَدْ تبدو في بعض الأحيان متعذِّرة الحـدوث أَو

(**) ــ ما ينطبق على الهاتف والهاتف الخليوي ينطبق أيضاً، من حيث المبدأ، علـى غيـره مـن التقانات مثل التلفزيون، ثُمَّ الفيديو، ثُمَّ الحاسوب وما اتصل بالحاسوب مثل البريد الإلكتروني وشـبكة المعلومات الدوليَّة، وكذلك ثورة المعلومات والبث الفضائي للقنوات التلفزيونية.

التَّقبُّل في مرحلةٍ من مراحل سيرورة المجتمع، ورُبَّما يكون من أبرز الأمثلة على ذلك خروج المرأة سافرةً، فهذا الخروج كان ظاهرةً غير مقبولةٍ في المجتمع؛ الغربيِّ قبل الشَّرقيِّ أَو العرب، ورويداً رويداً صار الأمر مألوفاً، ومألوفاً جدًّا، حَتَّى وصلنا إلى مرحلةٍ وزمنٍ يبدو العكس فيها هو المستهجن والغريب، وأَنَّهُ هو الشُّذوذ والغلط، بل إنَّنا نجد الدُّول اليوم تتسابق على سنِّ التشريعات التي تمنع بحكم القانون ارتداد النِّساء غطاء الرَّأس. ومثل ذلك أيضاً كان أمرُ تقبيل الرَّجل المرأة في مكانٍ عامٍّ(***)، ففي مرحلة ما كان ينظر إِلَى من يقوم بهذا الفعل؛ الرَّجل والمرأة، على أَنَّهُ ماجنٌ أَو فاسقٌ أَو فاجرٌ أَو غير ذلك... وبالتَّدريج صار الأمر جدَّ مقبولٍ ومألوفٍ، بل لقد وصلنا إلى درجةٍ من (الرُّقيِّ الحضاريِّ) التي سنَّت فيها في كثيرٍ من الدُّول قوانين وتشريعات تمنع بل تعاقب من يسترق النَّظر أو يزعج أو يعكِّر مزاج من يمارس الجنس في قارعة الطَّريق، لأنَّ من يمارس الجنس على أيِّ رصيفٍ أَو حديقةٍ فإنَّهُ يمارس حريَّته وحقه في الحريَّة ومن ينظر إليه يعتدي على حريَّة الآخرين، ومن يعتدي على حرِّيَّة الآخرين يجب أن يعاقب بحكم القانون... وعلى ذلك يمكن أن نقيس كثيراً من الظَّواهر الأُخْرى، والتَّغيُّرات الَّتي حدثت في المجتمع؛ أيِّ مجتمع.

خامساً: غير معروف النتائج

ومن خصائص التَّغيُّر الاجتماعي، وحَتَّى القيمي، أَنَّهُ غير معروف النَّتائج والعواقب سلفاً، فحدوث حادثٍ أَو دخول طارئٍ جديدٍ على المجتمع غير كافٍ لمعرفة ما يمكن أن يصل إليه التَّغيُّر الاجتماعيُّ أَو القيميُّ في المدى القريب أَو البعيد.

(***) ــ من الطريف أن نشير هنا إِلَى أنَّ أول عمل سينمائي تظهر فيه قبلة طويلة أثار عاصفة من النقد والاستياء في المجتمعات الغربية وعلى رأسها بابا الفاتيكان، ولكنَّها بعد زمن غير قليل صارت تقليداً لا يجوز أن يخلو منه فيلم سينمائي... ثُمَّ تجاوز السينمائيون ذلك إِلَى ما أكثر منه.

ومن ذلك على سبيل المثال أنَّنا نعرف أنَّ المجتمع الغربيَّ؛ الأوربيَّ والأمريكيَّ يتعاطف مع الكيان الصهيوني ويؤيِّده لأنَّ المعارف المتوافرة لديه تصوِّر هذا الكيان على أنَّهُ مجتمعٌ هادئ وادعٌ مسالمٌ إنسانيٌّ ديمقراطيٌّ... يعيش وسط وحوشٍ غير متحضِّرين يريدون التهامه أو إلقاءه في البحر.

وهنا نسأل: إذا عرف الغربيون الحقيقة كما هي فهل سينقلب ليتعاطف مع العرب؟ المنطق المجرَّد يفترض ذلك، ولكن منطق التَّغيُّر الاجتماعيِّ لا يعرف النَّتيجة، أي لا يعرف إن كان المجتمع سيتغلب على الحدث الطارئ ويتجاوزه أم لا. وبهذا المعنى أشار إلبرت مور إلَى أنَّ «المجتمع يشمل وحدات معتمدة على بعضها اعتماداً وظيفيًّا متبادلاً تقدِّم أساساً جيِّداً لتحليل منظَّمٍ ومترابطٍ للتغيُّر، لكنَّهَا لا تقدِّم أساساً كافياً للتنبؤ بالتَّغيُّر، أو حَتَّى تفسيره بطريقة عامَّة أو قانونيَّة»[15].

إنَّ عدم معرفة النَّتائج مسبَّقاً، لا ينفي إمكانيَّة التَّنبُّؤ بها وتوقعها، ولكنَّ ذلك يبقى في إطار التَّنبُّؤ والتَّوقُّع لا في إطار الحتميَّة ولا الجبريَّة ولا القانونيَّة. وصدق التَّنبُّؤ في واقعٍ أو مجتمعٍ ما، بناءً على آليَّةٍ قانونيَّةٍ أو معياريَّةٍ معيَّنةٍ، لا يعني وجوب ولا حَتَّى إمكانيَّة صدقها للحدث ذاتها في واقعٍ أو مجتمعٍ آخر. وهذا في حقيقة الأمر مما يزيد التَّعامل مع عالم الإنسان تعقيداً.

سادساً: غير معروف العواقب

كما أنَّ النَّتائج غير معروفةٍ ولا يمكن تحديدها مُسَبَّقاً بناءً على منطق الاستقراء أو الاستنتاج أو القياس... كذلك فإنَّ عواقب التَّغيُّر غير معروفةٍ أيضاً، وأعني بذلك أنَّ المجتمع يحرِّك آليَّات التَّغيُّر للعمل إذا اقتضت الضَّرورة ذلك، والضَّرورة هي حدوث أمرٍ طارئٍ، جديدٍ على المجتمع، والغاية المطلقة لذلك كما

(15) ــ عدلي أبو طاحون: **في التغير الاجتماعي**، ص71.

أشرنا هي إحداث التَّغيُّرات اللازمة للتَّكيُّف مع هذا الطَّارئ الجديد، ومن ثُمَّ فإنَّ النَّتائج المرتقبة من هذا الحراك الاجتماعي هو الوصول إِلَى تغيُّرات تستطيع هضم هذا الوافد الجديد واستيعابه أو التَّكيُّف معه. والافتراض المنطقي المبني على ذلك أنَّ عواقب التَّغيُّر، أي عواقب النَّتائج الَّتي ستحدث إثرَ سيرورة التَّغيُّر هي عواقب محمودة للمجتمع، أو تعود عليه بالخير ضرورةً. ولكنَّ هذا الافتراض افتراض فَقَطْ، فقد تؤدِّي التَّغيُّرات إِلَى تدمير بنية المجتمع، أو تفكيكه، أو نسف إحدى دعائمه أو غير ذلك من العواقب الَّتي يصعب التَّكهُّن بها. ولكن على الأغلب الأعمِّ تكون العواقب متوافقةً مع النَّتائج الَّتي وضعها المجتمع نصب عملية التَّغيُّر.

سابعاً: سيرورته بطيئة

يجب هنا أن نميِّز بَيْنَ ردود الأفعال الاجتماعيَّة على الأحداث والمستجدَّات والمعطيات والظُّروف الجديدة من جهةٍ، والتَّغيُّر الاجتماعي من جهةٍ ثانيةٍ.

ردود الأفعال دائماً مباشرةٌ وغالباً ما تكون آنية الفاعليَّة والأثر، ولكنَّها غالباً ما تفتقر إِلَى الدَّيمومة على النَّحو الذي كانت عليه لحظة ردَّة الفعل، ومن ذلك على سبيل المثال الرَّدُّ الاجتماعيُّ على أطباق الاستقبال الفضائيَّة في مرحلتها الأولى فقد ركَّزت على جوانب معيَّنة دون وغيرها، وكان الاستياء الظَّاهري هو الغالب على التَّقبل. أما التَّغيُّر الاجتماعي فإنَّهُ سيرورة بطيئة تشبه الإسفنجة الَّتي تتشرَّب الماء بهدوء حَتَّى ترتوي ثُمَّ تبدأ بترشيح هذا الماء.

لا شكَّ في أنَّ ردود الفعل الأولى يمكن أن يكون لها دورٌ في قيادة عمليَّة التَّغيُّر الاجتماعيِّ، ولكنَّها ليست الحاسمة ولا النِّهائيَّة، فالمجتمع بعد أن يستوعب الحادث أو الطَّارئ الجديد أيًّا كان نوعه وموضوعه وميدانه يبدأ بأداء دوره في صوغ الوعي الاجتماعيِّ وإعادة بناء البنية الاجتماعيَّة بما يتناسب مع هذا الظَّرف الجديد وفق خصائص المجتمع ومحددات هويته، ومن ذلك على المثال أنَّ أطباق الاستقبال

الفضائيَّة هذه الَّتي أثارت زوبعةً من الاستياء في مرحلتها الأولى تحوَّلت إِلَى رويداً رويداً إِلَى حاجةٍ اجتماعيَّة، ثُمَّ ضرورةٍ من ضروريَّات الحياة الَّتي يصعب الاستغناء عنها، وتلاشت النَّظرة المحدودة الضَّيقة الَّتي كان ينظر من خلالها إِلَى مالكي هذه الأطباق.

ثامناً: قوي الأثر

انطلاقاً أيضاً من التَّمييز بَيْنَ ردِّ الفعل والتَّغيُّر الاجتماعيِّ نصل أيضاً إِلَى خاصَّة جديدة من خصائص التَّغيُّر الاجتماعيِّ وهو أنَّ النَّتائج الَّتي تلزم عنه قويَّة الأثر لأنَّها ليست محض ردِّ فعل محكوم بالانفعال الآني. ومعنى قوَّة الأثر أَنَّهُ يصير جزءاً من هويَّة المجتمع وخصائصه الَّتي تسود جميع أفراده وتمارس عليهم قوَّة القسر الاجتماعيِّ شأن غيرها من العادات والتَّقاليد والأعراف. وهذا أمرٌ عاديٌّ تماماً لأنَّ من وظائف التَّغيُّر الحفاظ على المجتمع وعلى هويته وعلى استقراره وتوازنه، وهذا ما لا يمكن أن يتمَّ من دون تعميق التَّغيُّر بوصفه جزءاً من الهويَّة أَو مكمِّلاً لها ومدعِّماً. وهذا ما تحاول الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة الاستفادة منه الآن في تعميق الأنماط الثَّقافيَّة الجديدة في المنطقة العربيَّة تحت عنوان دمقرطة المجتمعات العربيَّة، فما تريده وتعلنه أن تجعل أبناء المنطقة العربيَّة محبين للسَّلام متسامحين؛ فحبُّ السَّلام هذا والتَّسامح هذا يعنيان التَّسامح مع الكيان الصهيوني، والنَّتيجة هي هضم الكيان الصهيوني واستيعابه للوصول إِلَى القناعة بأَنَّهُ جزءٌ من نسيج المنطقة وليس كياناً مصطنعاً.

تاسعاً: يتمتع بالديمومة النسبية

ومما يتَّسم به التَّغيُّر الاجتماعيُّ أيضاً الدَّيمومة، ولكنَّها ديمومةٌ نسبيَّةٌ مرتهنةٌ بالمستجدات والمتغيِّرات الَّتي تطرأ على المجتمع من جهةٍ، وبالموجبات الَّتي أدَّت إِلَى التَّغيُّر في مرحلةٍ ما. فإذا فرضت الظُّروف على مجتمعٍ تغيراً ما فإنَّ البنية الاجتماعيَّة

تتَّسم أصلاً بالمرونة الكافية لهضم أيِّ ضغطٍ خارجيٍّ أو داخليٍّ واستيعابه في إطار جملةٍ من التَّغيُّرات الكافية للتلاؤم معه إلَى أن ينتهي الظَّرف الضَّاغط، ومثل هذا ما حدث بصورةٍ باتت واضحةً في المجتمعات الاشتراكيَّة الَّتي احتُلَّت من قِبَلِ الاتحاد السُّوفيتي إثر الحرب العالميَّة الثَّانيَّة أو وضعت تحت وصاية الاتحاد السُّوفيتي بمعنى أو بآخر، بل حتَّى مجتمعات الاتحاد السُّوفيتي ذاته... فكلُّ هذه المجتمعات تعرَّضت لظروفٍ ضاغطةٍ لم تجد بدًّا من التَّعامل معها بمرونة فحدثت بفترات متفاوتة تغيُّراتٌ اجتماعيَّةٌ كثيرةٌ لابتلاع الظُّروف والمعطيات الجديدة، ولكنَّها مع ذلك ما إن أتيحت لها الفرصة المناسبة حتَّى انقلبت خلال أزمنةٍ قياسيَّةٍ بسرعتها على عشرات السِّنين من التَّعايش مع ظروفٍ مخالفةٍ. ومثل ذلك تقريباً مع حدث مع شعوب المنطقة العربيَّة الَّتي تعايشت مع الإمبراطوريَّة الرُّومانيَّة بوصفها جزءاً من هذه الإمبراطوريَّة، ولكنَّها انقلبت على هذا التَّاريخ الطَّويل والاندماج القويِّ مع رياح الفتح الإسلاميِّ وعادت بسرعةٍ قياسيَّةٍ للالتحام بالهويَّة الأصليَّة لها، الهوية العربيَّة.

إنَّ الأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا، ولكنَّ الذي يستحق الذكر أو الوقوف عنده هنا، فيما يتعلَّق بديمومة التَّغيُّر، من خلال الاستقراء التَّاريخي لظاهرة التَّغيُّر في المجتمعات، هو أنَّ ديمومة التَّغيُّر الاجتماعيِّ مرتهنةٌ بما ينسجم مع الخصائص الصَّميميَّة للمجتمع، والعناصر الجوهريَّة المكوِّنة لهويَّته، فالتَّغيُّرات الَّتي تتبع من صلب إرادة المجتمع ورغبته يكتب لها الدَّيمومة الَّتي قَدْ تصير جزءاً مكوِّناً لعناصر هويَّة المجتمع، والتَّغيُّرات الَّتي تُفْرَضُ على المجتمع فرضاً لسببٍ أو لآخر لا يكتب لها من الدَّيمومة إلا ما دامت الظُّروف الضَّاغطة موجودةٌ، ولَعَلَّ في تجربة الأندلس شاهدٌ واضحٌ على ذلك، وفي المقابل نجد المجتمعات الَّتي دخلت الإسلام راغبةً في آسية أو غيرها كيف حوَّلت الإسلام إلَى جزءٍ من عناصر هويَّتها. ومثل هذا ينطبق أيضاً على الأديان الأُخْرى أو المعتقدات الأُخْرى؛ سياسية أو اقتصادية أو غيرها.

خصائص التغيير الاجتماعي والقيمي

كما أنَّ التَّغيُّر الاجتماعيَّ في الميادين الأُخْرى حَمَلَ تسميات مرتبطةً بالميادين المنتمية إليها أو أمكن إدراج هذه الميادين تحت إطاره العريض، كذلك فإنَّ التَّغيير الاجتماعيَّ حَمَلَ نظريًّا مسمَّيات أُخْرَى مرتبطةً كذلك بطبيعة التَّغيير وغايته، أو على الأصحِّ أمكن إدراج أنماط التَّغيير بمسمَّياتها تحت الإطار العريض للتَّغيير الاجتماعيِّ، ومن ذلك على سبيل المثال: الخدمة الاجتماعيَّة، التَّنشئة الاجتماعيَّة، التَّحديث، التَّطوير، التَّجديد، الإرشاد، التَّوجيه. ولكن هذه الميادين مجتمعةً لا تمثِّل التَّغيير الاجتماعيَّ كلَّه، فالتَّغيير أكثر شمولاً وأكثر تنوُّعاً من هذه الميادين، كما أنَّهُ ليس مقتصراً على الفاعليَّة الإيجابيَّة أو الَّتي تصبُّ في مصلحة المجتمع على المدى القريب أو البعيد كما أشرنا.

على ضوء ذلك، ومن خلال مفهوم التَّغيير، يمكننا أن نعرض خصائصه الَّتي سنذكرها فيما سيأتي، مع الإشارة إلَى أنَّها ليست نهائيَّةً ولا تامَّةً، ولكنَّنا نزعم أنَّها كافيةٌ ومغطيةٌ أبرز خصائص التَّغيير الاجتماعيِّ.

أولاً: مقترن بوجود فاعل

إذا كان التَّغيُّر الاجتماعيُّ مقترناً بوجودِ حَدَثٍ أو أمرٍ طارئٍ على المجتمع فإنَّ التَّغيير الاجتماعيَّ مقترن بوجود إرادةٍ ساعيةٍ إلَى إحداث تغير ما في بنية المجتمع، مع امتلاك هذه الإرادة القدرة على إحداث التَّغيير في المجتمع أو في عنصرٍ من عناصر بنيته.

هذا الفاعل قَدْ يكون داخليًّا أو خارجيًّا، وقد يكون فرداً بقدرات مؤسَّسة، أو مجموعةً أو مؤسَّسةً، بغضِّ النَّظر عن الغاية المرجوَّة من إحداث هذا التَّغيُّر في المجتمع، فإذا كان الفاعل داخليًّا فستكون غاياته على الأغلب الأعمِّ هي في خدمة

مصالح المجتمع، أو على الأقلِّ من وجهة نظر هذا الفاعل، لأنَّ النَّتيجة قَدْ لا تكون في مصلحة المجتمع كما ظنَّ الفاعل، أو أنَّ يوجد من يعترض على وجهة نظر الفاعل في الأثر الذي يريد إحداثه. ومثل هذا ما حدث على سبيل المثال في لجوء بعض قادة الدُّول إِلَى تحجيم التَّعليم وتضييق حدوده إيماناً منهم بأنَّ التَّعليم سيفسد المجتمع، أو قيامهم مثلاً بمنع دخول بعض التِّقانات لإيمانهم بأنَّها ستفسد المجتمع أو غير ذلك من القناعات... ورُبَّما يجوز إدراج الدكتاتوريات تحت هذا الإطار من القناعات الَّتي تفكِّر عن المجتمع فترسم له رغباته وأهواءه إيماناً منها بأنَّ هذه هي مصلحة المجتمع.

أمَّا إذا كان الفاعل خارجيًّا فإنَّهُ على الأغلب، يسعى إِلَى إحداث تغييرٍ تخريبيٍّ في بنية المجتمع، ومن المؤكَّد تمام التَّأكيد أنَّهُ يغير أو يريد أن يغيَّر في المجتمع الآخر من أجل خدمة مصالحه هو ذاته بغضِّ النَّظر عمَّا إذا توافق التَّغيير المحدث مع مصالح المجتمع أم لا، فرُبَّما يكون هذا التَّغيير مؤدِّياً فعلاً إِلَى تحقيق مصلحةٍ للمجتمع وهذا قليلٌ لكنَّهُ ممكنٌ في حدود معيَّنة. ولكنَّهُ في الأغلب سيؤدِّي إلى ضررٍ يلحق بمصالح هذا المجتمع. ومن ذلك على سبيل المثال أنَّ سعي الدُّول الأوربيَّة أو أمريكا الآن إِلَى تحديث البنى التَّحتيَّة للدُّول العربيَّة خاصَّة سيؤدِّي إِلَى تحقيق مصالح جيِّدةٍ بمعنى من المعاني للمجتمع العربي إذ سيرتقي به إِلَى الأفضل، ولكن من الزَّاوية الأُخْرى سنجد أنَّ إحداث هذا التَّغيُّر لا يقصد به تحديث البنى التَّحتيَّة للمجتمع العربيِّ من أجل مصلحة هذا المجتمع وإنَّما من أجل رفع سويَّة تعامل هذا المجتمع مع التِّقانة الَّتي ستصدِّرها الدُّول الغربيَّة إِلَى هذا المجتمع، أي إنَّ إحداث هذا التَّغيير يراد به تأهيل المجتمع العربيِّ ليكون سوقاً للمنتجات الغربيَّة لا أكثر... في أكثر التَّصورات براءةً وحسن نيَّة، ورُبَّما أكثرها سذاجةً.

ثانياً: محدَّد الغاية والهدف

ما دام التَّغيير منوطاً بفاعلٍ يمتلك إرادة إحداث التَّغيير والقدرة عليه، فإنَّهُ يمتلك هدفاً واضحاً له وغايةً محدَّدةً. أي إنَّ النَّتيجة هنا تسبق الفعل، أي تسبق التَّغيُّر. وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنَّ التَّغيُّر الاجتماعيَّ الحاصل بفعل الفاعل ليس هو ذاته الغاية أَو الهدف وإنَّما هو الأداة أَو الوسيلة للوصول إِلَى الغاية، وفي بعض الأحيان قَدْ تكون الغاية هي إحداث التَّغيير المطلوب ذاته وحسب. ومن الأمثلة على ذلك أنَّ السَّادات بُعيد استلامه السُّلطة أعطى التَّيار الإسلاميَّ مدًّا كبيراً، ولكنَّهُ لم يفعل ذلك لإيمانه وورعه وإنَّما فعل ذلك لتحييد التَّيَّار اليساريِّ الذي كان يملك مراكز الثِّقل في المجتمع المصري منذ أيَّام عبد الناصر، ولم يكن باستطاعة السادات تجميد مراكز ثقل التَّيَّار اليساريِّ إلا بإعطاء المدِّ للتَّيَّار الأصوليِّ. في هذا المثال ليس ثَمَّةَ توافق بَيْنَ التَّغيير المحدث والغاية المعلَّقة عليه.

المهمُّ هنا هو أنَّ الفاعل يعرف ماذا يريد أن يغيِّر ولماذا يريد أن يغيِّر، على الأقلِّ في المستوى النَّظري، لأنَّهُ من المحتمل أن نجد من يعرف ماذا يريد أن يغيِّر ولكنَّهُ لا يعرف لماذا يريد أن يغيِّر، أَو الأقلِّ لا يعرف ما الذي سينجم عن هذا التَّغيير. وفي المقابل كذلك من المحتمل أن نجد من يعرف لماذا يريد أن يغير ولكنَّهُ لا يعرف ماذا يغيِّر، وهذا الاحتمال بشقَّيه ضعيفٌ ولكنَّهُ يظلُّ احتمالاً قائماً.

ثالثاً: يقوم على مخطط

إنَّ أيَّ عملٍ إراديٍّ صغيرٍ يقوم نظريًّا على مخطَّطٍ وبرنامجِ عملٍ وخطواتٍ متتاليةٍ، ولذلك لن يكون بدعاً من الخيال القول إنَّ التَّغيير الاجتماعيِّ يقوم على برنامجِ عَمَلٍ متتابع الخطوات والمراحل ضمن مخطَّطٍ محدَّد لتحقيق التَّغيُّر المطلوب. ولأنَّ إحداث التَّغيُّر في المجتمع أمرٌ جدُّ معقَّدٍ وليس سهلاً على الإطلاق كما قَدْ يُظَنُّ فإنَّهُ

سيقوم على مُخَطَّط معقَّد أيضاً ورُبَّما تكون السِّريَّة أحد أبرز عناصره الَّتي تضمن له النَّجاح لأنَّ إفشاءه سيكون الضَّامن الأكيد لإخفاقه.

ولذلك من الضروريِّ جدًّا أن نشير هنا إلَى أنَّ إفشاء غايات بعض المخطَّطات أو البرامج التَّغييريَّة ليس عَبَثاً ولا خطأً ولا زلَّةً ولا تسريباً بالخطأ كما يزعمون عند الكشف عن مثل هذه المخطَّطات... وإنَّما له غايته أيضاً الَّتي لا يعرف كنهها في الغالب إلا صاحب المخطَّط، ولكنَّ الاحتمال الأكيد لمثل هذا التَّسريب هو ضمان نجاح مخطط آخر يمكن استقراء معالمه من خلال المخطَّط الذي تمَّ تسريبه والغايات التي أعلنت منه.

إنَّ تغيير ميول أو أهواء أو معتقدات فردٍ أو مجموعة أفرادٍ أمرٌ يسيرٌ وممكنٌ جدًّا قَدْ يؤدِّي إليه حوارٌ ذكيٌّ قصيرٌ، أو تجربةٌ مبرمجةٌ، وقد هناك العديد من التَّجارب التي أثبتت هذه الحقيقة منها «التَّجربة التي قام بها مظفر شريف في جامعة أكلاهوما الأمريكية، والتي أسماها كهف روبير، بَيَّن فيها كيف استطاع في غضون أسابيع قليلةٍ أن يجعل مجموعتين من الأطفال الأسوياء، في سنِّ الحادية عشرة، في حالة من العداء الشَّديد، ومن ثمَّ كيف استطاع القيام بعكس العمليَّة نهائياً»[16]، من دون أيِّ تدخُّلٍ مباشرٍ. علماً بأنَّ الأطفال كانوا متصادقين حتَّى لحظة البدء بالتَّجربة.

أما تغيير ميول بنية اجتماعيَّة فهو أمرٌ معقَّد جدًّا، رُبَّما يستند إلَى آليَّة تغيير قناعات فردٍ أَو مجموعة أفرادٍ وهذا أمرٌ شبه مؤكَّد ولكنَّهُ أعقد من ذلك بكثير، ولذلك فإنَّهُ يحتاج إلَى مخطَّط معقَّدٍ أيضاً ومدروسٍ بعنايةٍ فائقةٍ من قبل فريقٍ من المختصِّين المحترفين. وهو يحتاج إلَى نَفَسٍ طويلٍ وخطَّةٍ مديدة الزَّمن، وأكثر ما يحتاج إليه هو السِّريَّة كما أشرنا وبيَّنا.

(16) ــ مارتين هربرت: مشكلات الطفولة، وزارة الثقافة، دمشق، ص341.

رابعاً: غير معروف النتائج بالضرورة

على الرَّغْمِ مما أشرنا إليه من ضرورة ضبط المخطَّط وبرنامج العمل لإحداث التَّغيير فإنَّ الدِّقَّة مهما كانت متناهيةً فإنَّها ليست بالضَّرورة مضمونة النَّتائج، المؤكَّد أنَّ نتائجَ ما ستنجم عن برنامج التَّغيير، ولكنَّهَا غير معروفة بالضَّرورة، إنَّها في إطار التَّوقُّع، ولكِنَّها تعلو على ذلك بأَنَّ لها أرجحيَّةً كبرى للتَّحقُّق، واحتماليَّة تحقُّقها تكون أعظميَّةً إذا ما قورنت باحتمالات الإخفاق. ومن ذلك على سبيل المثال أنَّ كل المساعي الأمريكيَّة والصهيونيَّة لصناعة رأيٍ عامٍّ أو موقفٍ مسالمٍ للكيان الصهيوني في الشَّارع المصري منذ اتفاقيَّة كامب ديفيد قَدْ باءت بالإخفاق الذَّريع.

خامساً: سيرورته مرتبطة بغايته

ما دام التَّغيير معلَّقاً على غايةٍ محدَّدةٍ وواضحةٍ عند الفاعل فإنَّ سيرورة التَّغيير وخطواته ومراحله مرتبطةٌ بالغاية الَّتي يريدها الفاعل، ولذلك قَدْ يكون برنامج التَّغيير مرسوماً لعشرات السِّنين، ولكثير من المراحل والخطوات الكبرى. ورُبَّما يتعرَّض البرنامج أَو المخطَّط للتَّعديل أَو التَّغيير مع الزَّمن والنَّتائج الَّتي تظهرها سيرورة التَّغيير.

سادساً: غير مرتهن بالظروف المحيطة

إنَّ من يسعى إِلَى إحداث تغييرٍ معيِّنٍ في مجتمعٍ معيَّنٍ إنَّما يبحث عن تحقيق نتيجةٍ أَو غايةٍ محدَّدةٍ هي الَّتي تعنيه، ولذلك لن يكون مكترثاً بظروف المجتمع وخصائص المرحلة الَّتي يعيشها هذا المجتمع إلاَّ بمقدار ما يمكن أن يستفيد من هذه الظُّروف والمعطيات أَو يلتف إليها من أجل إحداث التَّغيُّر المرغوب فيه.

لا شكَّ في أنَّ ظروف المجتمع ومعطياته وخصائص المرحلة الَّتي يمر بها تؤدي دوراً بالغ الأهميَّة في تحديد مشروع التغيير وبرنامجه ومخططاته، ولكِنَّها لا تعني المخطط أَو الفاعل إلا من باب توظيفها إن أمكن أَو تجاهلها إذا استدعى الأمر ذلك.

سابعاً: التغيير بالإرادة والعواقب ليست بالإرادة

إذا كان إحداث تغيُّرٍ ما محدَّداً أمراً برغبة الفاعل وهذا ممكنٌ جدًّا، فإنَّ ما سيتلو هذا التَّغيير من عواقب أمرٌ غالباً لن يكون بإرادة الفاعل التَّحكمُ به أو توجيهه. فإذا افترضنا جدلاً أنَّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة تريد تطبيق الدِّيمقراطية في الوطن العربي؛ أي دمقرطة الوطن العربي كما أعلنت ذلك، فإنَّها رُبَّما تستطيع ذلك، ورُبَّما تنجح، ولكنَّها بالتَّأكيد لن تستطيع التَّحكُّم بما بعد تحقيق الدِّيمقراطيَّة.

هذا من جهة أولى ومن جهة أُخْرَى فإنَّ تحقيق التَّغيير المطلوب أمرٌ ممكنٌ، وهو قيد الضَّبط والتَّحكُّم، ولكن ليس ثَمَّةَ ما يضمن حدوث تغيُّراتٍ أُخْرَى مرافقةً لم تكن موجودةً في الحسبان، ورُبَّما تكون غير مرغوب فيها ولا مرجوةٍ.

آليات التَّغيُّر والتغيير القيميين

ما دام التَّغيُّر موجوداً فإنَّ آليَّته موجودةٌ معه بالضَّرورة. ولكن إذا كان من السَّهل أو اليسير اكتشاف وجود التَّغيُّر والوقوف على آثاره فإنَّ من الصُّعوبة بمكان اكتشاف آليَّات التَّغيُّر، أو الزَّعم أنَّها مكتشفةٌ، ومن الخطأ الظنُّ أنَّ ثَمَّةَ كَشفاً نهائياً لها...

وكذلك شأن التَّغيير أيضاً. ولكنَّهُ يفترق عن التَّغيُّر، هنا، بأنَّهُ إذ وُجِدَ فإنَّ مُوْجِدَهُ يعلم بالضَّرورة آليَّاته لأنَّهُ هو الذي يقرِّرها ويرسم معالمها وخطواتها. ولكنَّ الذي تجدر الإشارة إليه هنا هو أنَّ الآليَّات الَّتي يقرِّرها مريد التَّغيير ليس من الضَّروري أن تكون هي الكافية أو الوحيدة أو الأكيدة أو الأكثر نجوعاً.

أولاً: آليات التَّغيُّر

ثَمَّةَ أكثر من وجهة نظر تحاول فهم آليَّة التَّغيُّر، ولكن ما وجدناه لا يعدو كونه رؤًى أيديولوجيَّة مؤكِّدَةً لمبادئها أو أحاديَّة الرُّؤية تنظر إِلَى التَّغيُّر من زاويةٍ واحدةٍ غير كافيةٍ لفهم التَّغيُّر ولا لفهم آلية التَّغيُّر.

ولذلك فإنَّ كلَّ النَّظريَّات الَّتي نَظَرَت إِلَى التَّغيُّر نظرةً سطحيَّةً أحاديَّةً على أَنَّهُ الانتقال من المجتمع البسيط إِلَى المجتمع المركَّب أَو المعقَّد أَو ما يشبه ذلك، لا تعدو كونها نظريَّات قاصرةً اكتفت بالإمساك بخيطٍ واحدٍ من نسيج المشكلة، ومن هذه النَّظريات نجد مثلاً نظريَّة هربرت سبنسر الذي فهم التَّغيُّر على أَنَّهُ «تطوُّر من مجتمعٍ بسيطٍ بتركيبته ووظائفه إِلَى مجتمعٍ معقَّدٍ ومتشعِّب»[17]، انطلاقاً من رؤيته «أنَّ المجتمع كائنٌ عضويٌّ ينمو ويتمايز في البناء والوظيفة، ويتمثل التَّغيُّر الاجتماعي عنده في زيادة التَّمايز وتقسيم العمل»[18]، ومن ثمَّ فإنَّ آليَّة التَّغيُّر هي آلية الانتقال من البسيط إِلَى المركَّب. ومثل سبنسر تماماً كان شأن تونيس الذي رأى في التَّغيُّر انتقالاً من المجتمع البسيط إِلَى المجتمع المركَّب[19]. ولم يختلف عنهما رودفيلد الذي ذهب إِلَى أنَّ التَّغيُّر الاجتماعي هو «التَّطوُّر من المجتمع الشَّعبي إِلَى المجتمع الحضري»[20]، وعلى نحوٍ مماثلٍ سار إميل دركهايم الذي فهم التَّغيُّر على «أَنَّهُ الانتقال من مجتمع التَّضامن الآليِّ إِلَى مجتمع التَّضامن العضويِّ»[21].

وكما أنَّ هذا النَّمط من النَّظريات كان قاصراً عن فهم التَّغيُّر الاجتماعيِّ وآليَّاته كذلك فإنَّ النَّمط الذي فهم التَّغيُّر الاجتماعي على أَنَّهُ نتيجة للصِّراع؛ أيًّا كان نوع الصِّراع، لم يبتعد كثيراً في قصوره وعدم كفايته عن النَّمط السَّابق، ومن ثمَّ فإنَّ فهمه لآلية التَّغيُّر ظلَّ محصوراً في أطر ضيِّقة تفهم جانباً واحداً من حقيقة التَّغيُّر وفاعليَّته وآليَّته... وربَّما يمكن الرُّجوع هنا إِلَى هيرقليطس أبو الجدل، الذي قال: «الحرب

(17) ــ دينكين ميتشيل: معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن ، دار الطليعة، بيروت، 1986م، ص120.

(18) ــ صبحي محمد فنوص: علم دراسة المجتمع، ص 139.

(19) ــ نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص313.

(20) ــ م. س، ذاته.

(21) ــ م. س، ذاته.

أبو الجميع»[22]، ومن ثمَّ، كما يضيف، «على الإنسان أن يعرف أنَّ الحرب عامَّة والشَّريعة هي النِّزاع، وكلُّ شيءٍ يبرز إِلَى حيِّز الوجود عن طريق النِّزاع والضَّرورة»[23]، لينجم عن ذلك أنَّ التَّغيُّر الاجتماعيَّ هو نتيجة هذه الحرب وهذا الصِّراع بَيْنَ الكلِّ، ولن يتسنَّى للنَّاس «أن يعرفوا الحقَّ لو كانت الأضداد غير موجودة»[24].. وممَّن جاء بعده توماس هوبز الذي ذَهَبَ إِلَى أنَّ «الإنسان ذئبٌ لأخيه الإنسان»، ورأى من ثمَّ أنَّ المجتمع البشري في حالة صراعٍ دائمٍ، ليكون التَّغيُّر الاجتماعيُّ نتيجةً لهذه الآليَّة الصِّراعيَّة. وتبعه في ذلك لويس كوسير الذي «رأى في الصِّراع الأداة الرَّئيسيَّة للتَّغير الاجتماعيِّ». ومثلهما، ولكن بصيغة أُخْرَى، كان شأن داروين في نظريَّة تطوُّر الأنواع والصِّراع من أجل البقاء. ثُمَّ كارل ماركس الذي رأى أنَّ جوهر التَّاريخ وسيرورة البشريَّة هو صراع الطَّبقات، والتَّغيُّر الاجتماعيُّ هو النَّتيجة المباشرة لهذا الصِّراع. وتبعه في ذلك دارندروف الذي «رأى أنَّ القوَّة الخلاقة العظيمة الَّتي تؤدي إِلَى التَّغيُّر في المجتمع هي الصراع».

وكما أنَّ تفسير التَّغيُّر بالصِّراع وحده ليس إلاَّ نظرةً أحاديَّة الرُّؤية والاتِّجاه غير كافيةٍ إلا لتفسير الجانب الذي نظرت إليه أو من خلاله، كذلك إذا اتجهنا إِلَى الاتجاه المقابل وجدنا أنَّنا أمام رؤية أحاديَّة أيضاً، فبارسونز مثلاً يرى، على عكس أصحاب نظريَّة الصِّراع، «أنَّ التَّوازن والاستقرار هو الأصل، ولذلك فإنَّ استمراريَّة الأنماط الاجتماعيَّة وصيانتها والمحافظة عليها لا تمثل مشكلة للنِّظام، ولا تتطلَّب تفسيراً، لكن التَّغيُّر هو الذي يتطلَّب الشَّرح والتَّفسير»[25]. وفي اتجاه مشابه، ولكن من

(22) ــ هيرقليطس: جدل الحب والحرب، الشذرة 53.

(23) ــ م. س، شذرة 80.

(24) ــ م. س، الشذرة 23.

(25) ــ عدلي أبو طاحون: في التَّغيُّر الاجتماعي، ص53.

زاوية أُخْرَى، ذهب كلٌّ من كوزر وكولكمان إِلَى «أنَّ الصِّراع والمواجهات الَّتي تقع في جوانب مختلفة من المجتمع قَدْ تسبب الاستقرار والهدوء»[26].

إنَّ هذه النَّظريَّات في فهم التَّغيُّر ومن ثمَّ آليَّاته غير كافية لفهم آلية التَّغيُّر وإيضاحها لأنَّها لا تنظر إلاَّ إِلَى جانبٍ واحدٍ من هذه الظَّاهرة، ذلك أنَّ عمليَّة التَّغيُّر أو آليَّته «ليست محض إضافة آليَّة أو إقصاء لبعض الأنماط والسِّمات السَّابقة بطريقة كميَّة. وإنَّما هي إِلَى جانب ذلك عمليَّة إضافة وتعديل كيفيٍّ لمسافات ثقافيَّة مختلفة»[27].

بمعنى آخر يمكن القول إنَّ آليَّة التَّغيُّر هي الآليَّة الجدليَّة التَّلقائيَّة الَّتي تربط بَيْنَ مختلف المعطيات والشُّروط والظُّروف والعناصر... الَّتي تشكِّل مقوِّمات البنية الاجتماعيَّة وعناصر تشكيلها وتحديدها الجوهريَّة خاصَّة والشَّكليَّة أو العرضيَّة عامَّة، إذ إنَّ ثَمَّةَ علاقات وروابط بَيْنَ كلِّ هذه المكوِّنات تتفاعل فيما بَيْنَها تفاعلاً دائماً تكون نتيجتهَ الاستقرار الاجتماعي فإذا حدث خَلَلٌ أو تقصيرٌ في أي عنصرٍ أو مكوِّنٍ من هذه المكوِّنات تَغَيَّرت مدخولات التَّفاعل لتحقيق النَّاتج ذاته وهو الاستقرار الاجتماعيُّ. ولأنَّ هذا النَّاتج بحاجةٍ إِلَى مُعَايَرَة تظلُّ تَتَغَيَّرُ مدخولات التَّفاعل بَيْنَ مكوِّنات البنية الاجتماعيَّة ما بَيْنَ زيادةٍ ونقصٍ حَتَّى تنجح المعايرة ويعود المجتمع إِلَى الاستقرار. وهذا ما يفسِّر لنا السَّبب الذي يضطرب فيه التَّغيُّر الاجتماعيُّ في المجتمعات القلقة الكثيرة التَّغيُّرات، لأنَّهُ كُلَّما اختلَّ عنصرٌ من عناصر التَّركيبة الاجتماعيَّة زاد الاضطراب في التَّحكُّم بمدخولات التَّفاعل بَيْنَ مكوِّنات البنية الاجتماعيَّة وطال الأمد أَو كَبُرُ الخلل في المعايرة الَّتي تسعى إِلَى النَّتيجة المطلوبة وهي الاستقرار.

يؤكِّد ماكس ڤيبر «أنَّ التَّغيُّر الاجتماعيَّ يعتمد على الأفكار أكثر مما يعتمد على العناصر الماديَّة الملموسة، فالعمليات الَّتي تدخل في التنظيم الاجتماعي للمجتمع

(26) ــ دينكين ميتشيل: معجم علم الاجتماع، ص 57.

(27) ــ فادية عمر الجولاني: التَّغيُّر الاجتماعي؛ مدخل النظرية الوظيفيَّة لتحليل التَّغيُّر، ص9.

وتحدِّد تركيبته الاجتماعية تستند إِلَى المعلومات الثقافية اللامادية»[28]. ولم يبتعد سوركين عن هذا المعنى عندما أكَّد دور الأنساق الثَّقافيَّة في عمليَّة التَّغيُّر الاجتماعي. وهذا الكلام حقٌّ، ولكن فَقَطْ إذا حملناه على أَنَّهُ يعني بذلك الآليَّة الَّتي يتمُّ بها التَّغيُّر الاجتماعي، فالأفكار بمعناها الواسع هي الَّتي تمثل جوهر آلية التَّغيُّر والتغيير، ولكنَّها لا تستغني عن العامل المادي بوصفه عاملاً مساعداً لتحقق التَّغيُّر وتحقيق التَّغيير.

إنَّ هذه الآليَّة، والمعايرة الَّتي يتمُّ بها ضبط التَّفاعل محكومةٌ بعوامل الضَّبط الاجتماعيِّ، فلكلِّ مجتمعٍ عوامله الضَّابطة الَّتي يختصُّ بها دون غيره من المجتمعات، ولكنْ هناك بالتَّأكيد خيوطٌ مشتركةٌ بَيْنَ المجتمعات من حيث عوامل الضَّبط هذه. يرى ماكس ڤيبر «أنَّ النُّظم الدِّينيَّة هي الَّتي تتحكَّم بدرجةٍ مطلقةٍ في الحياة الاقتصاديَّة وما يترتب عليها من حياة اجتماعيَّة»[29]. أي إنَّ الدِّين هو القاسم المشترك بَيْنَ المجتمعات بوصفه عاملاً من عوامل الضَّبط، بل إنَّ ڤيبر يرى أنَّ النُّظم الدِّينيَّة هي الَّتي تتحكَّم تحكُّماً مطلقاً بعمليَّة التَّغيُّر والتَّغيير أيضاً.

يمكن الاتِّفاق مع ڤيبر في الأهميَّة الكبرى للدِّين في ضبط التَّغيُّر، ولكن المجتمعات المعاصرة جرَّدت من الدِّين نُظُماً وضوابط وقيماً تستند إليها في ضبط التَّغيُّر، ثُمَّ تجاوزت المجتمعات هذه الضَّوابط وهي في طريقها إلى انفتاح آفاق التَّغيُّر انفتاحاً رُبَّما يكون مرعباً...

ثانياً: آليات التغيير

لا شكَّ في أنَّنا سنجد اختلافاً بَيْنَ آليَّات التَّغيير وآليَّات التَّغيُّر، وهذا استنتاجٌ منطقيٌّ سليمٌ من النَّاحية النَّظريَّة، ولا غبار عليه، ولكن الفرق لن يكون في حقيقة الأمر إلا في مستوى التَّخطيط، لأنَّ أيَّ تغيير لن ينجح إلا إذا لبس لبوس التَّغيُّر الذي

(28) ــ صبحي محمد قنوص: علم دراسة المجتمع، ص143.

(29) ــ م. س، ذاته.

يفرض إيقاعه على المجتمع بسهولةٍ كبيرةٍ، ومن ثَمَّ فإنَّ آليَّة التَّغيير هي ذاتها آليَّة التَّغيُّر، مع مراعاة أنَّها تسير هنا وفق برنامجٍ مُخَطَّطٍ يديره فريقُ عملٍ مختصٍّ، ولذلك يرى كيرت ليوين «أنَّ أيَّ تغييرٍ اجتماعيٍّ مُخَطَّطٍ عليه أن يقدِّر عدداً كبيراً من العوامل المميَّزة لحالةٍ خاصَّة. فالتَّغيير يمكن أن يتطلَّبَ مجموعةً من المقاييس التَّعليميَّة والتَّنظيميَّة الفريدة من نوعها إِلَى حدٍّ ما. ويمكن أن يعتمد على معالجات مختلفة تماماً أو أيديولوجيا أَو توقُّع أو تنظيمٍ... وعلى الرَّغْمِ من ذلك لا بُدَّ أن ننظر دائماً إِلَى بعض المبادئ الشَّكليَّة العامَّة»[30].

وفضلاً عن ذلك يمكن القول إنَّ آليَّة التَّغيير مرتبطةٌ بالغاية المرسومة وخاضعةٌ لها، بحيث تُسَخَّرُ كلُّ الظُّروف والمعطيات الممكنة لتحقيق هذه الغاية.

خاتمة

لن نختم بعرض مكثف للنتائج أَو المقترحات ولا بتلخيص البحث، بل بالفكرة الَّتي وقفت وراء البحث والغاية الَّتي نعلِّقها عليه.

التَّغيُّرُ آليَّةٌ مجتمعيَّةٌ تَلقائيَّةٌ والتَّغيير فاعليَّةٌ بشريَّةٌ إراديَّةٌ. وإذا كان علم التَّغيُّر حديثاً فإنَّ علم التَّغيير ما زال غضًّا رُبَّما لم تكتمل ولادته بعد، ومجالات تطبيقه خصبةٌ، والآفاق أمامه مفتوحةٌ، والإمكانات المتاحة أمامه هائلةٌ، ومجتمعنا العربيُّ بحاجةٍ ماسَّةٍ إِلَى حرق مراحل كثيرة لتجاوز أزماته وواقعه المتردِّي بالمقارنة مع المجتمعات المتقدِّمة... فلماذا لا نستفيد من هذا العلم في حلِّ كثيرٍ من مشكلاتنا وخلق مجتمعٍ خلاَّقٍ حيويٍّ؟؟

(30) ــ كيرت ليوين: ديناميكية الجماعة والتَّغيُّر الاجتماعي، ضمن كتاب: التَّغيُّر الاجتماعي، تحرير إميتاي انزوني و اتيا انزوني، ترجمة أحمد حنونة، وزارة الثقافة، دمشق، 1984م، ج2، ص 184.

بل إنَّ ما يجب الانتباه له أكثر في هذا السِّياق هو أنَّ الوطن الغربـــيَّ يرســـم المخطَّطات الخطيرة التي يعلن عنها لإحداث التَّغيُّرات القيميَّة الخطيـــرة فـــي عالمنـــا العربيِّ والإسلاميِّ، وقد بدأت الولايات المتحـــدة خاصَّـــةً بتنفيـــذ هـــذه المخطَّطـــات والمشروعات علناً وصراحةً...

ينبغي أن نعي هذه الحقائق جيِّداً وننتبه لها ونتسلَّح بما يجعلنـــا نحـــافظ علـــى الأشياء الجميلة فينا... على الأقلِّ الأشياء الجميلة. وهي مسؤوليَّةٌ كبيرةٌ ملقاةٌ على كلِّ الأعناق بلا استثناء.

المراجع

- ابن منظور: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـــ 1993م.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: تطور النظم الاجتماعية وأثرها في حياة الفـــرد، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993م.
- دينكين ميتشيل: معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن ، دار الطليعة، بيروت، 1986م.
- صبحي محمد قنوص: علم دراسة المجتمع، الدار الجماهيرية للنـــشر والتوزيـــع والإعلان، مصراتة، 1989م.
- عدلي أبو طاحون: في التغير الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997م.
- فادية عمر الجولاني: التغير الاجتماعي؛ مدخل النظرية الوظيفيَّة لتحليل التغيـــر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م.
- كيرت ليوين: ديناميكية الجماعة والتغير الاجتمـــاعي، ضـــمن كتـــاب: التغيـــر الاجتماعي، تحرير إميتاي اتزوني و اتيا اتزوني، ترجمة أحمد حنونـــة، وزارة الثقافة، دمشق، 1984م.
- مارتين هربرت: مشـــكلات الطفولة، وزارة الثقافة، دمشق، 1980م.
- نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.
- هيرقليطس: جدل الحب والحرب، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافـــة للطباعة والنشر، القاهرة، 1980م.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2008/8/10.